كل الشكر لمنتسبي قسم «ذويزن» بالأمانة

كل فروض الإشادة والتثمين يستحقها الرجال البواسل من منتسبي الأمن في قسم ذويزن بمديرية السبعين الذين يجسدون أروع صور المسؤولية الوطنية المنتصرة للمواطن في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها الوطن..

واستناداً للقاعدة التي تؤكد أن من لا يشكر الناس لا يشكر الله، فإننا ننحني إجلالاً لمنتسبي القسم- ضباطاً وأفراداً- وفي مقدمتهم مدير القسم المقدم هادي جبر، لما لمسنا منهم من تعاطف كبير مع المستأجرين تمليه عليهم مسؤوليتهم الوطنية لمواجهة العدوان الغاشم والحصار الجائر الذي تسبب في تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطنين.

حكومة هادي تصعّد من حربها الاقتصادية على المواطنين

رواتب الموظفين.. كيف الحال؟!

بات موظّفو الدولة الذين يزيد عددهم على 1,2 مليون موظّف في حيرة من أمرهم، فبعد معاناة معيشية طويلة بدأت مع العدوان السعودي في 26 مارس 2015، وتلقّيهم نصف راتب بعد تعثّر أربعة شهور، لا يعلمون من هي الجهة التي ستتولّى دفع رواتبهم ومن هي الجهة التي ستنفّذ وعدها بإنقاذهم من الوضع المأساوي الذي يعانون منه.

ولا يعرف اليمنيون هل سيتم صرف رواتبهم من الـ 400 مليار ريال التي تم طبعها في روسيا وإرسالها إلى عدن، أم من الـ 400 مليار ريال التي تمكّنت حكومة الإنقاذ الوطني من تجميعها من الموارد القليلة مثل الضرائب والجمارك ورسوم الخدمات.

وفي الوقت الذي وضعت فيه حكومة الفار عبد ربه منصور هادي شروط تعجيزية لدفع الرواتب تتمثّل في تحويل إيرادات الدولة من صنعاء إلى عدن وتسليم بيانات البنك المركزي وكشوفات الموظّفين وهو الأمر الذي رفضته حكومة الإنقاذ، بل إن بعض الوزراء وجّهوا وزاراتهم بعدم تسليم بيانات وكشوفات الموظّفين لأي جهة مهما كانت، تستمر معاناة الموظّفين الذين لم يعد بإمكانهم مواجهة الغلاء وارتفاع الأسعار وتداعيات تراجع الريال في سوق الصرف الأجنبي وانهيار الخدمات الأساسية، بخلاف اتّساع دائرة الفقر والبطالة وانتشار الأمراض.

وكان رئيس محلس الوزراء الدكتور عبد العزيز بن حبتور أكد أن حكومة الانقاذ الوطني جاءت من تحت قبة البرلمان المنتخب من الشعب اليمني، وأن لا شرعية لجماعة ارتبطت بتنظيم القاعدة وداعش وارتزقت على أبوب الخليج لقتل اليمنيين وتدمير كل مقومات حياتهم.

وأكد في حديث مع "الثورة" أن الحكومة تعمل بطاقة عالية لتنفيذ البرنامج العلمي والإنقاذي مركّزة جهودها على دعم وتعزيز صمود جبهات القتال في مواجهة العدوان، وحل مشكلة تعثّر رواتب موظّفي جهاز الدولة.

ولفت إلى أن حكومة الإنقاذ حقّقت خلال ديسمبر 2016، إيرادات تجاوزت 400 مليار ريال يمني بين تحويلات رقمية وشيكات وسيولة نقدية، ومن شأن هذه الكتلة إعادة حركة دورة العملية المالية للبنك المركزي اليمني.

وتطرّق إلى "ملفات الوضع الاقتصادي ومسار الرواتب وأزمة السيولة وأبعاد نقل مهام البنك المركزي إلى عدن"، مؤكداً أن الحكومة لن تسلّم بيانات البنك المركزي أو وثائق الأجهزة السيادية لجماعة غير مأمونة .

وقال إن ما يجري في ذوباب والساحل الغربي لليمن أسطورة من الانتصارات التي سيكتب عنها التاريخ، وأن النصر حليف الجندي المجاهد الذي يحمل قضية الأرض والإنسان والهوية، وليس من يقاتل من أجل المال والنفوذ والتبعية للخارج.

بدائل اقتصادية

وواصلت اللجنة الاقتصادية في اجتماعها الأخير برئاسة رئيس الوزراء رئيس اللجنة الدكتور عبد العزيز بن حبتور، مناقشتها للأوضاع الاقتصادية والبدائل المتاحة للتعامل مع التحديات الراهنة والتخفيف من التبعات الناجمة عن العدوان واستهدافه المتواصل لمقدّرات الشعب اليمني ومقوماته الاقتصادية والإنتاجية.

وركّز الاجتماع على خطورة ما تقوم به حكومة الرياض من عمل ممنهج لشقّ الصف الوطني المناهض والواقف في وجه العدوان والمتصدّي لمشروعه الخبيث والتلاعب بمشاعر الناس من خلال التشويش عليهم والسعي إلى تكريس صورة سلبية عن الجهود الحثيثة التي تبذلها حكومة الإنقاذ الوطني لمواجهة التحديات الاقتصادية وأزمة السيولة النقدية ومعالجة موضوع رواتب موظّفي الدولة والإشكالات الناجمة عن القرار غير الدستوري بنقل البنك المركزي اليمني بإيعاز من تحالف العدوان السعودي، ضمن خططه ومؤامراته الخبيثة لتركيع الشعب اليمني عبر الجبهة الاقتصادية بعد أن عجز عن تحقيق أي تقدّم على مستوى الجبهة العسكرية، أو التأثير على صمود الشعب اليمني على امتداد الفترة الماضية من العدوان.

وأكدت اللجنة الاقتصادية أن من يريد تقديم المساعدة لأبناء الشعب اليمني وخاصةً ما يتعلّق برواتب الموظّفين، فإن جميع البيانات والمعلومات متاحة للجميع في موقعي وزارتي المالية والخدمة المدنية على شبكة الإنترنت.

واعتبرت أن ما تم نشره من قبل مرتزقة العدوان والترويج له من قبل أبواقه الإعلامية بهذا الخصوص، لا يمثّل سوى عمل تضليلي ودعائي خبيث للنيل من صمود الشعب اليمني، ومحاولة لكسر إرادة وعنفوان الإنسان اليمني، وإخضاعه لإرادة العدوان، وإضفاء شرعية على الباطل وبالتالي إعفاء المعتدين ومرتزقتهم من مسؤولية كل الجرائم والمجازر التي ارتكبوها بحق الأبرياء من النساء والشيوخ والأطفال من أبناء هذا الشعب الكريم، وأيضاً جميع ما دمّروه من مقومات الحياة اليومية والبنى التحتية والمنشآت الاقتصادية والإنتاجية، وكذا تبعات حصارهم الخانق وغير المشروع على حياة المواطنين في الجوانب الاقتصادية والمعيشية والصحية.

وأشار الاجتماع إلى أن حكومة الإنقاذ الوطني ومنذ يومها الأوّل وهي تعمل جاهدة في سبيل مواجهة تداعيات العدوان والحصار من خلال دراستها وإقرارها لمجموعة من السياسات والإجراءات التي من شأنها الحد من أزمة السيولة النقدية بما لا يؤثّر سلباً على الوضع الاقتصادي العام وبالتالي على أسعار السلع المختلفة.

واطّلعت اللجنة الاقتصادية على التقرير المقدّم من وزارة الصناعة والتجارة، حول الجوانب الرقابية للأسواق والوضع السلعي والتمويني، موضّحةً أن جميع الأسواق تشهد استقرار سلعي وأن الوزارة ماضية في جهودها للتأكد من سلامة البضائع المختلفة ومدى مطابقتها للمواصفات واتّخاذ الإجراءات بحق المتلاعبين.

وأكدت اللجنة على الوزارة الاستمرار في أعمالها الرقابية وديمومتها بما ينعكس إيجاباً على تكريس حالة الاستقرار وحماية المستهلك من السلع الرديئة.

وحثّت اللجنة الاقتصادية التجّار على مراعاة طبيعة الظروف التي يمر بها الوطن نتيجة استمرار العدوان والحصار، وتأكيد قوة دورهم الوطني في هذه اللحظة التاريخية الصعبة التي يمر بها الشعب اليمني بما يعزّز من صمود الجميع في مواجهة العدوان وإسقاط كافة رهاناته الخاسرة من النيل من وحدة وقوة وتلاحم الإنسان اليمني.

ووجّه المجلس وزارة النفط والمعادن ممثّلة بشركة النفط، العمل على وضع الآلية الكفيلة بتوحيد سعر بيع المشتقات النفطية في جميع المحطّات.

450 مليون دولار لخدمات الرعاية الصحية وفرص العمل

صنعاء- "الميثاق"

أعلنت مجموعة البنك الدولي عن منحتين جديدتين لليمن بإجمالي 450 مليون دولار لتقديم دعم طارئ للفئات الأكثر ضعفاً ومعاناة من السكان في جميع محافظات اليمن الـ22.

وفي خضمّ الصراع الدائر في البلاد، ستموّل المنحتان الجديدتان المقدّمتان من "المؤسسة الدولية للتنمية"، وهي ذراع مجموعة البنك الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقراً في العالم، مشروعان يهدفان إلى تزويد النساء والأطفال الأكثر ضعفاً بسبل الحصول على الخدمات الضرورية في مجالات الرعاية الصحية والتغذية، وبتوفير فرص الحصول على الدخل للأسر الأكثر فقراً، كما ستقوم بتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية التي يعتمد عليها ملايين اليمنيين.

وقال نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشئون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حافظ غانم: "من الضروري أن لا يحرم الأطفال من فرص الحصول على التطعيمات الأساسية والمهمة وكذلك التغذية المناسبة، ومن الواجب أن تتحصّل المجتمعات المحلية في جميع أنحاء اليمن على الدعم المالي والخدمات اللازمة لتلبية احتياجاتها الأساسية. ومن الضروري أيضاً الحفاظ على المؤسسات التي تقدّم هذه الخدمات الأساسية، حتى يكون اليمنيون مستعدون عندما يحل السلام لإعادة بناء حياتهم ووطنهم".

وستعمل المنحة المقدّمة بمبلغ 250 مليون دولار على توسيع نطاق مشروع الاستجابة الطارئة للأزمات الجاري تنفيذه حالياً لتوفير فرص الحصول على دخل مالي لمليوني يمني من الفئات الأكثر فقراً، بما في ذلك النساء والشباب والنازحون.

كما ستعمل المنحة على تعزيز ومساندة كل من "الصندوق الاجتماعي للتنمية" و"مشروع الأشغال العامة"، وهما مؤسستان يمنيتان رئيسيتان تقدّمان الخدمات على مستوى المجتمعات المحلية وتلعبان دوراً مهماً في الفترة الراهنة من خلال بناء قدرة اليمنيين على مواجهة آثار الصراع.

وقالت كبير أخصائيي الحماية الاجتماعية بالبنك الدولي أفراح الأحمدي: "على مدى العقدين الماضيين عمل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة على تحسين حياة الملايين من اليمنيين، ولكن الصراع المستمر أثّر على قدرتهما على العمل. وسيقوم هذان المشروعان، واللذان تم دعمهما من قبل المؤسسة الدولية للتنمية خلال فترة الـ 20 سنة الماضية، بتوفير التمويل اللازم لهاتين المؤسستين ممّا سيمكّنهما من استئناف عملهما وتوسيع نطاق الخدمات التي يقدّمونها، وفي الوقت نفسه سيقومان بخلق الكثير من فرص العمل وعلى نطاق واسع".

وستموّل منحة ثانية بمبلغ 200 مليون دولار المشروع الطارئ للرعاية الصحية والتغذية الذي يهدف إلى الحفاظ على قدرة النظم الصحية القائمة، مع توفير الخدمات الصحية والتغذية لحوالي 7 ملايين يمني.

وقد أسفر الصراع عن توقّف أكثر من نصف منشآت الرعاية الصحية اليمنية عن العمل، وتزايد ظهور بؤر الأمراض التي يمكن الوقاية منها، وارتفاع شديد في معدّلات سوء التغذية.

ويقوم مشروع الرعاية الصحة والتغذية الذي أطلقه البنك الدولي اليوم على سنوات من دعم "المؤسسة الدولية للتنمية" لقطاع الصحة خلال الـ 15 سنة الماضية.

وقال أخصائي الرعاية الصحية بالبنك الدولي مصطفى عبد الله: "لقد أدّى الصراع الدائر إلى إلحاق أضرار كبيرة بالخدمات الصحية في اليمن، وارتفعت معدّلات سوء التغذية بين الأطفال ارتفاعاً مضّطرداً، وتشير التقديرات الحالية إلى أنها الأعلى على مستوى العالم. ويستند هذا التمويل الجديد على مشاريع ناجحة جداً تمكّنت في العام الماضي خلال ظروف صعبة للغاية من تطعيم 1,6 مليون طفل، ووفرت الخدمات الصحية لأكثر من مليون من الأمهات والأطفال".

وأكد البنك الدولي أنه عقد شراكات ناجحة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومنظّمة الصحة العالمية، معتمداً على تواجدهم الميداني الكثيف في اليمن في إدارة المشروعين.

كما عمل عدد من الخبراء الفنيين بالبنك الدولي مع هذه المنظّمات ومع المؤسسات المحلية لتصميم هذه المشاريع. وسيستمرّ البنك في توفير الدعم الفني اللازم لتوجيه عملية تنفيذ المشروعين وضمان استمرار استجابتهما للتحديات المتغيّرة.

مركز المشغولات اليدوية.. صمود رغم العدوان

كتب/ فيصل عساج

مركز المشغولات اليدوية الذي تأسس عام 1988م يعاني كغيره من المنشآت الصغيرة والحيوية جراء العدوان السعودي الغاشم على بلادنا بعد تدمير أكثر من 70% من المصانع والبنى التحتية والذي تسبب في حرمان الكثير من العاملين والموظفين من أعمالهم ووظائفهم وارتفاع نسبة البطالة والعاطلين عن العمل.. وبالرغم من بشاعة العدوان إلّا أن المركز يحاول جاهداً الصمود وعدم إغلاق أبوابه أمام المتدربات بسبب شحة الإمكانات، ولعدم تلقّي المركز أي دعم من أية جهة.. حيث يضم أكثر من 22 موظفاً ومسئولاً أمنياً.. ومن الانجازات التي حققها المركز منذ تأسيسه وحتى اليوم تدريب أكثر من 3000 امرأة و800 طالبة منتجة، وعمل على تنظيم دورات مدة كل دورة 6 أشهر.

ونظراً لشحة الامكانات قامت الأخت الأستاذ جميلة سيف وفي لفتة كريمة منها بالتبرع بمبلغ مائة ألف ريال لشراء طاقة شمسية لحل مشكلة الكهرباء، وأبدت إعجابها بما ينتجه المركز من مشغولات يدوية..

ودعت الأستاذ جميلة سيف الى مساهمة رجال المال والأعمال ودعم المركز للتغلب على مشاكله المادية حتى لا يغلق أبوابه.

علماً أن إيرادات المركز مما يتم بيعه من مشغولات يعود ريعها الى تدريب وتأهيل النازحات.